إسبانيا... ما بعد مغادرة الملك

د. إدريس الكنبوري
كاتب مغربي

لن يهدأ الجدل في إسبانيا حول مغادرة الملك السابق خوان كارلوس الأول للبلاد خلال فترة قريبة، بل هو مرشح لكي يستمر مدة أطول بكثير وسيلقي بظلاله على الحياة السياسية لزمن طويل؛ وبطبيعة الحال، لا بد أن ينعكس على صورة المؤسسة الملكية هنالك، وعلى العلاقة بينها وبين الأحزاب السياسية.

وقد بدأت أولى الانقسامات السياسية داخل الحكومة الائتلافية المشكلة منذ شهر يناير الماضي، بين الحزب الاشتراكي العمالي العريق بقيادة بيدرو سانشيز رئيس الحكومة، وحزب"بوديموس" الذي أنشئ في 2014 بقيادة بابلو إيغليسياس، نائبه. ففي الوقت الذي صرح فيه بيدرو سانشيز في ندوة صحافية بأنه يحترم قرار الملك السابق ومواقف العائلة الملكية، التي عبرت عنها في بيانها إلى الرأي العام الإسباني، مثنيا على شفافية الملك فيليبي السادس في التواصل مع المواطنين، وصف بابلو إيغليسياس مغادرة خوان كارلوس بـ"الهروب المُذل"؛ وقد رأى الكثيرون في تلك التصريحات المتناقضة بداية انشقاق التحالف الحكومي.

بالرغم من اتهامات الفساد التي تحيط بالملك السابق خوان كارلوس الأول هناك شبه إجماع على دور الملكية ومركزيتها في النظام السياسي بإسبانيا

وفي حقيقة الأمر، تشكل تلك التصريحات المتضاربة تباينا في المواقف بين الحزبين حيال المؤسسة الملكية، وتعكس رؤية جيلين مختلفين من النخبة السياسية الإسبانية تجاه النظام الملكي القائم في البلاد منذ العام 1975، تاريخ نهاية الدكتاتورية العسكرية للجنرال فرانسيسكو فرانكو. فالحزب الاشتراكي العمالي تعود نشأته إلى نهاية القرن التاسع عشر، وبدأ المشاركة السياسية منذ 1936، تاريخ اندلاع الحرب الأهلية، وهو حزب القادة التاريخيين الذين رافقوا تأسيس الدولة الإسبانية الحديثة وبلورة قيمها السياسية والثقافية، ورافق مسيرة الانتقال الديمقراطي وكان أحد بناتها، لذلك فهو ينظر إلى النظام الملكي كحزب من هوية الدولة الإسبانية سياسيا وثقافيا. في المقابل، لم يظهر حزب بوديموس إلا قبل ست سنوات، وهو يعكس تطلع الجيل الجديد من الشباب الإسباني الذي لا يأبه للماضي كثيرا، ولا يتوفر على قيادة حقيقية ولا رؤية ثقافية وطنية واضحة، بقدر ما هو تنظيم شعبوي ظهر في إطار موجة الشعبوية التي عمت أوروبا في الفترة ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية.

ويبدو أن ما حصل سوف يؤدي إلى صياغة رؤية جديدة عصرية للمؤسسة الملكية داخل إسبانيا، لكن من دون التخلي عن الملكية باعتبارها عربون الاستقرار ورمز الديمقراطية في البلاد. فبالرغم من اتهامات الفساد التي تحيط بالملك السابق هناك شبه إجماع على دور الملكية ومركزيتها في النظام السياسي بإسبانيا، كما أن تلك الاتهامات لن تمس الملك الحالي الذي عرف كيف يدبر الأزمة حينما أقر في البيان الذي أصدرته العائلة المالكة بأن خوان كارلوس اختار قراره بنفسه احتراما للبلاد ولوضع مسافة بينه وبين الملكية، بما يعني أنه يتحمل مسؤولية تلك الاتهامات شخصيا ويبرئ المؤسسة منها.

وقد وُصف خوان كارلوس دائما بأنه الملك الذي وضع أسس الديمقراطية وقاوم الاستبداد العسكري وفكك البنية السلطوية للدكتاتورية الفرانكوية، بعد تعيينه عام 1975 إثر وفاة فرانكو، وأطلق عليه لقب "الملك الذي عرف اتجاه الرياح". وفي عام 1981 صار رمزا للديمقراطية وتم إبداع مصطلح "الخوانكارلوسية" بديلا لمصطلح "الفرانكوية" الذي ساد طويلا، وذلك بعد فشل المحاولة الانقلابية التي كانت تريد الرجوع بالبلاد إلى المرحلة السابقة، وصمود الملك داخل البرلمان في مواجهة إطلاق الرصاص وهو يلقي كلمته، الأمر الذي عزز صورته كنصير للديمقراطية.

بيد أن ما قام به خوان كارلوس كان أبعد من ذلك. فقد غير حتى صورة الملكية في أوروبا الحديثة نفسها، وأحدث انقلابا في المفهوم الكلاسيكي للملكية الذي تكرس بعد الثورة الفرنسية والقضاء على الأنظمة الملكية، بحيث أصبحت هذه الأخيرة مرتبطة بالاستبداد السياسي ومعاداة الديمقراطية والحكم الفردي. لكن الدور الذي لعبه الملك السابق في نقل البلاد إلى الديمقراطية وإنقاذها من الدكتاتورية غير هذه الصورة النمطية، ذلك أن الملك في إسبانيا لم يكن مجرد مشهد خارجي كما في البلدان الأوروبية ذات التقاليد الملكية، بل كان فاعلا ومشاركا في البناء الديمقراطي، وتم النظر إليه دائما على أنه "مناضل" من داخل النظام ضد نظام قديم.

لقد رافقت الملك خوان كارلوس تلك الصورة المشرقة طيلة مساره كرئيس للدولة منذ توليه الحكم. لكن، سنتين فقط قبل تنازله عن الحكم لنجله فيليبي السادس عام 2014، وقع في موقف حرج صدم الرأي العام الإسباني وأطلق أولى شرارات الانتقاد العلني للملكية من داخل البرلمان، وذلك بعد تسرب خبر إصابته خلال رحلة للصيد خارج البلاد تبين أن الأموال التي أُنفقت فيها لم تكن نظيفة، فانطلقت الألسنة بالنقد.

إضعاف الدولة.. الطريق إلى هيمنة الفساد

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

بات المسؤولون في تونس يقرّون بالعجز الكامل عن مواجهة الظواهر السلبية مثل الهجرة السرية أو الحرائق التي تمتد على آلاف الهكتارات في مختلف جبال البلاد وحقول القمح. لكن الذي يثير الاستغراب ليس التسليم بالأمر الواقع، ولكن البحث عن مبرر لهذا التسليم من خلال خلق أعداء وهميين باتهام "أطراف سياسية" في المطلق بالوقوف وراء ما يجري، مثل حديث الرئيس قيس سعيّد الأخير عن الهجرة السرية والحرائق واعتبارهما عملا منظما يستهدف صورة الدولة، وخاصة صورته كرئيس فاز بنسبة عالية في انتخابات أكتوبر الماضي.

منذ ثورة 2011، استفادت لوبيات الفساد من تراجع قبضة الدولة أمنيا، وخاصة من نظام برلماني معقد يحصر دور الأحزاب في المعارك السياسية، لتتصرف تلك اللوبيات بحرية تامة في لعب الأدوار التي كانت تتولاها الدولة، ولذلك نشطت التجارة الموازية والتهريب والحرائق. وفي الوقت الذي تغرق فيه الدولة في الديون بسبب عجزها عن تحصيل الضرائب وفرض القانون، باتت طبقة جديدة من رجال المال والأعمال الطارئين تصعد بسرعة لتتحدى الدولة وتجذب إليها عناصر فاعلة كانت تلعب دور الشرطي في محيط الدولة، مثل رجال أمن وإعلاميين ومحامين وقضاة، وباتوا الآن يتولون بشكل أو بآخر التغطية على تمدد الطبقة الجديدة ورعاية نفوذها الذي خرج من دائرة الشك إلى قوة منافسة تمتلك مشروعية في مزاحمة الدولة وافتكاك أدوارها.

ليست المشكلة، فقط، في النظام السياسي الطارئ الذي يقوم على خلق برلمان بلا أنياب ويعطيه صلاحيات قوية في مراقبة الحكومة وتهميش رئيس الجمهورية، بشكل يجعل من الصعب على أي جهة أن تمسك بالحكم وتفرض قرارها وتتحمل لاحقا مسؤولية نجاحها أو فشلها، ولكن في طبقة سياسية وافدة كانت خارج السلطة وعلاقتها بالدولة ضعيفة، وبالتالي قادت إلى تخريب مقومات الدولة خاصة قبضتها في ما يمكن وصفه مؤسسات القوة، أي الأمن والقضاء والإعلام.

أغلب الأحزاب الوافدة للسلطة لا تؤمن بالدولة، حتى وإن حرصت على إظهار العكس، فالتيارات الثلاثة الكبرى (الإسلاميون، واليسار، والقوميون) والمجموعات المتفرعة عنها تحمل فكرا مثاليا يؤسس لما بعد الدولة القُطْرية، ويدافع عن دولة أممية إسلامية أو يسارية أو قومية. ولذلك تعاطت هذه الأحزاب منذ 2011 مع المؤسسات بعقلية الغنيمة فسعت للسيطرة عليها واختراقها وتحويلها إلى منصة تجسس ومراقبة، بدل ترميم ما خسرته الدولة واستعادة نقاط قوتها.

وكان أول أهداف هذه الأحزاب، حاكمة أو معارضة، هو إغراق الدولة بالانتدابات، في تنفيذ لأفكارها الطوباوية التي تعتقد أن مهمة الدولة هي توظيف الناس وتمتيعهم بخدمات اجتماعية وصحية ودراسية راقية، لكن كيف تحقق الدولة ذلك، فذلك ليس مهما.

وتستطيع أن تكتشف تفاصيل هذه النظرة الانتهازية تجاه الدولة خلال الحملات الانتخابية، إذ يلتقي الجميع عند نقطة وحيدة، وهي إطلاق الوعود بتولي الدولة مهمة القضاء على البطالة وزيادة الرواتب والعلاوات، وخاصة إظهار التحالف مع اتحاد الشغل، الذي عمل منذ 2011 على فرض نفسه كأكبر قوة في البلاد بالتحكم في مصير الحكومات وتبني الإضرابات والاحتجاجات والاعتصامات التي نجحت في إغلاق المئات من المؤسسات والشركات والمعامل.

الدولة تم استضعافها وتجريدها من أسلحة القوة التي تمتلكها، ثم دفعها إلى الارتهان إلى الصناديق المالية الدولية، وتنويع دائرة الدائنين لتشمل دولا لا تخفي مطامعها في التحكم بالقرار التونسي

وفضلا عن اختراق الدولة وتحويلها إلى ورقة تفاوض وتثبيت النفوذ والتحالفات، فقد عملت الأحزاب ولوبيات التهريب والثراء الطارئ على مهاجمة المؤسسة القضائية بشكل مركز وإجبارها على تقديم تنازلات بشكل علني ودفعها إلى الالتفاف على أحكام أصدرتها تحت وقع الضغط الإعلامي، وخاصة من بوابة التشويه والابتزاز على مواقع التواصل الاجتماعي. لكن الأخطر محاولة رهنها سياسيا وتحويلها إلى رأس حربة في تصفية الحسابات.

لقد تم استضعاف الدولة وتجريدها من أسلحة القوة التي تمتلكها، ثم دفعها إلى الارتهان إلى الصناديق المالية الدولية، وتنويع دائرة الدائنين لتشمل دولا لا تخفي مطامعها في التحكم بالقرار التونسي.

وبات من الصعب الخروج من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية الحادة دون تحرير الدولة من نفوذ اللوبيات وأدواتها الظاهرة من أحزاب ونقابات، لكن الذي يجري هو المزيد من تعفين الوضع وشد الأنظار إلى الأزمة السياسية الخانقة والصراع بين مؤسسة الرئاسة ورئاسة البرلمان خاصة مع تدخل الأجندات الإقليمية في هذا الصراع.

وينتظر أن تستمر هذه الأزمة بأشكال جديدة وبدخول عناصر أخرى بينها شكل الحكومة التي قد يعلن عنها الرئيس المكلف هشام المشيشي خلال أيام، والتي ينتظر أن تتحول إلى أداة في الصراع بدل أن تكون عنصرا لإذابة الجليد. وهو وضع يتم تغذيته بشكل دائم من دوائر النفوذ المالي الطارئ التي تسيطر على التجارة الموازية وحركة التهريب الواسعة في البلاد، والتي باتت تبحث عن تشابكات خارجية لها لضمان استمرار هيمنتها لفترات أطول.

وأعتقد أن البلاد تحتاج إلى مبادرة وساطة من شخصيات وطنية قد تكون في شكل مؤتمر وطني للإنقاذ كالذي يقترحه محسن مرزوق رئيس حزب مشروع تونس، أو مبادرة أحمد نجيب الشابي، القيادي التاريخي للحزب الجمهوري. ويتم خلال هذه المبادرة تبريد الخلافات السياسية الحادة بين رئيس الجمهورية قيس سعيّد، ورئيس البرلمان راشد الغنوشي، لكن الأهم صياغة برنامج حكومي يعطي الأولوية للملفّين الاقتصادي والاجتماعي.

لكن الأهم إلزام الفرقاء السياسيين بمدونة سلوك ودفع البرلمان إلى انتخاب أعضاء المحكمة الدستورية ثم تعديل القانون الانتخابي بشكل يقطع مع حالة التشظي والتفتت وإنهاء ظاهرة النواب تحت الطلب الذين يفرزهم نظام أكبر البقايا.

لا حل أمام البلاد سوى تفكيك اللعبة التي حولت السياسيين إلى رأس حربة في مشاريع النفوذ المالي التخريبي الجديد، وهو ما أشار إليه محافظ البنك المركزي مروان العباسي، الخميس، حين قال إن البلاد تحتاج إلى الاستقرار السياسي من أجل استعادة النمو الاقتصادي.

كما أن المرحلة القادمة تتطلب حكومة كفاءات مستقلة مهمتها الرئيسية وقف التدهور الاقتصادي، وإعادة التوازن لدور الدولة ووقف الانتدابات الشعبوية، فهل يقدر المشيشي على تشكيل حكومة تلعب دور الإطفائي وتدير ظهرها للأحزاب، ولو مؤقتا، أم ستصب الحكومة الجديدة الزيت على النار في ظل ما تراكمه الإشاعات من مناخ هادف إلى توسيع الهوة بين قيس سعيد وراشد الغنوشي وإدخال البلاد في أزمة سياسية قد تطول أو المرور إلى انتخابات مبكرة، وخسارة المزيد من الوقت حتى وإن أرضى غرور السياسيين؟

لم يكن الربيع العربي إخوانيا

فاروق يوسف
كاتب عراقي

هناك من يتحدث عن ثورة مضادة في إطار الدفاع عن ثورات الربيع العربي المغدورة. وحين يختصر ذلك الحديث مقاصده فإنه يركز على مصر باعتبار أن ما شهدته بعد اعتلاء عبدالفتاح السيسي سدة الحكم، بعد إسقاط حكم جماعة الإخوان المسلمين، يُعتبر مثالا للثورة المضادة.

هناك حملة دعائية هائلة تهدف إلى تزييف الحقائق من أجل أن يبدو الربيع العربي كما لو أنه ثورة إخوانية ضد الأنظمة السياسية العربية التي لم تعد قادرة على السيطرة على الحراك الشعبي الذي يعرف الجميع أنه لم يكن بمزاج إخواني. الدليل على ذلك أن التونسيين لا يزالون يقاومون محاولات حركة النهضة الإسلامية للسيطرة على الحكم.

يعرف المصريون جيدا أن الإخوان لم يشاركوا في التظاهرات التي أسقطت نظام حسني مبارك كما أن التونسيين لم يروا نهضويا واحدا بين صفوفهم حين أسقطوا نظام بن علي. غير أن الإخوان يسعون إلى استدراج التاريخ إلى أبجديات عملهم حيث صاروا يتوهمون وينشرون أوهامهم بين العامة ليظهروا كما لو أنهم ظلموا واستبيحت حقوقهم.

يدافع الإخوان عن أنفسهم كم لو أنهم أصحاب حق. لقد أتاحت لهم الفوضى التسلل إلى مواقع لم يكن في إمكانهم الوصول إليها لولا أن الشعوب الثائرة لم تكن تفكر في الاستيلاء على مواقع الحكم.

كان الإخوان ينظرون إلى فريستهم بيقظة تامة.

فالسلطة هي الهدف الذي يسعى الإخوان إلى الوصول إليه ولا فرق لديهم بين الوسائل التي تمكنهم من إنجاز ذلك الهدف. وهو هدف تهون أمامه ممارسة كل الأعمال القذرة. لذلك فإن تضليل الشعب بالدين من خلال استعماله لأغراض سياسية لا يشكل إلا واحدة من تلك الممارسات التي تعد سلما للوصول إلى السلطة المطلقة.

وكما يبدو فإن جماعة الإخوان والتنظيمات المتفرعة عنها كانت أكثر الأطراف السياسية استعدادا للقفز إلى السلطة بالرغم من أنها لم تساهم بشكل مباشر في إسقاط الأنظمة السابقة.

ما كانت تنتظره منذ عقود صار بين يديها بعد أن حل فراغ سياسي لم يكن متوقعا أن يحل بتلك السرعة. لقد سقطت الأنظمة ومعها اختفت سلطة الأجهزة الأمنية بكل ما تعنيه تلك السلطة.

حتى من خلال صناديق الاقتراع بدا واضحا أن تلك الأحزاب الدينية هي الأكثر تمرسا على تعبئة جماهيرها والسيطرة على الشارع.

كان الخطأ المصري ضروريا من أجل أن تكشف جماعة الإخوان عن وجهها الحقيقي. سنة حكم واحدة كانت كافية لنزع كل الأقنعة الديمقراطية وليثبتوا أن أول ما حطموه هو السلّم الذي ارتقوه ليصلوا إلى السلطة.

في سنة واحدة رأى المصريون من الإخوان ما لم يروه طوال السنوات التي حكم فيها مبارك مصر. كان العنف هو وسيلتهم لإخضاع المجتمع المصري لشروط وجودهم في الحكم.

لم تكن تلك السنة مثالية لكي يحصل الإخوان على الشرعية. لذلك فإن اعتبار تلك السنة أساسا لشرعية استيلاء الإخوان على الحكم في دول الربيع العربي ما هو إلا محاولة للضحك على النفس والسخرية من الحقيقة التي تدين الإخوان.

تلك شرعية زائفة وهبها الإخوان من خلال الاستعانة بسلاح الميليشيات قوة الأمر الواقع، وهو ما يجرّبه أردوغان في ليبيا مستعينا بمرتزقة هم أفراد سابقون في التنظيمات الإرهابية مثل داعش وجبهة النصرة.

أما حين تدافع الشعوب عن حقها في أن ترفض حكم الإخوان الشمولي فإن ذلك يُسمى من وجهة نظر الجهات التي تدير وتمول الإخوان بالثورة المضادة. بالمعنى الذي يشير إلى أن الربيع العربي وجبهة الإخوان هما الشيء نفسه وأن مَن يقف ضد استيلاء الإخوان على الحكم إنما يقف ضد الحراك الشعبي الذي أطلق رياح الربيع العربي.

تلك كذبة يجري الترويج لها باعتبارها واقعا.

في حقيقة الأمر ليست هناك ثورة مضادة بقدر ما أن الربيع العربي يدافع عن نقائه وأصالة ثورته في تونس وليبيا ومصر. فالقيم الوطنية والإنسانية التي انتفضت من أجلها الشعوب صارت مهددة من قبل تنظيمات إرهابية، كلها تستظل بمظلة الإخوان.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
حذام خريف
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk